

المرصد العربي: حبس صحفيي "الجزيرة" مخالف لدستور الانقلاب



السبت 29 أغسطس 2015 12:08 م

اعتبر المرصد العربي لحرية الإعلام، حكم سجن صحفيي شبكة الجزيرة الممتد 3 سنوات، مخالفة واضحة لنص المادة 71 من الدستور المصري الصادر في العام 2014، والذي يجرم الحبس تمامًا في قضايا النشر والإعلام.

وأضاف "المرصد" خلال بيان رسمي له اليوم تعقيبًا على الحكم وصلتنا نسخة منه، أنه "رسالة جديدة للوسط الصحفي والإعلامي في مصر بأنه لا مجال بعد اليوم لحرية الصحافة ولا مجال لحرية التصوير والبيت".

وأكد أن "هذا الحكم فناعة أصبحت راسخة عالميًا أن ممارسة العمل الصحفي في مصر أصبحت جريمة تعرض صاحبها للمساءلة، وكاشفةً لرؤية السلطة القائمة للصحافة والصحفيين واعتبارهم مجرد أذرع فقط تنفذ ما يملأ عليها دون مراجعة أو اجتهاد".

ونبه "المرصد" إلى أن هذا الحكم الذي صدر اليوم ليس الأول؛ فقد سبقته أحكام عديدة بحبس العشرات من الصحفيين والإعلاميين المصريين بتهم مشابهة.

وحذر المرصد من أن هذا الحكم لن يكون الأخير في ظل أجواء تترىم بالصحافة وحرمتها، وتستهدف إعادة الصحفيين المصريين إلى بيت الطاعة العسكري.

وطالب "المرصد" جميع المنظمات والهيئات المعنية بحرية الصحافة في العالم بالتحرك السريع لإنقاذ الصحافة المصرية من مستقبل حالك السواد، يشي بحبس المزيد من الصحفيين؛ لينضموا إلى 110 صحفيين وإعلاميين، يقعون حاليًا خلف الأسوار، ويشي بإغلاق العديد من الصحف والفنوت، إما بإجراءات أمنية، كما حدث مؤخرًا مع بعض الصحف المحسوبة على السلطة الحالية: "صوت الأمة- المصري اليوم- الوطن- الصباح- المصريون".